



اللجنة التونسية للتحليل الماليّة
Commission Tunisienne des Analyses Financières
Tunisian Financial Analysis Committee

تونس، في 16 ديسمبر 2020

بيان صحفي

نظّمت اللجنة التونسية للتحليل الماليّة اليوم الأربعاء 16 ديسمبر 2020 ندوة صحفية افتراضية بمناسبة إصدار نسخة خاصة للتقرير السنوي للجنة عن سنتي 2018 - 2019 وقد أشرف على هذه الندوة السيد مروان العباسي، محافظ البنك المركزي التونسي، رئيس اللجنة التونسية للتحليل الماليّة بحضور السيد لطفي حشيشة، الكاتب العام للجنة وأعضاء مجلس اللجنة التونسية للتحليل الماليّة بالإضافة إلى بعض إطارات اللجنة وممثلين عن وسائل الإعلام.

وبيّن السيد مروان العباسي في بداية الندوة الصحفية أنّ هذا التقرير يكتسي صبغة خاصة باعتبار أنّه يغطّي سنة احتفال اللجنة التونسية للتحليل الماليّة بالذكرى الخامسة عشر لتأسيسها ويغطّي كذلك فترة العمل على تنفيذ خطة عمل مجموعة العمل المالي (الفاثف) الخاصة بتونس والتي امتدّت من أوائل 2018 إلى أبريل 2019 وتوجت بخروج تونس رسميا من قائمة الدول الخاضعة لمتابعة الفاثف في أكتوبر 2019.

كما اطّلع السيد المحافظ، رئيس اللجنة التونسية للتحليل الماليّة الحاضرين على أحدث المؤشرات الإيجابية المتعلقة بانخفاض مستوى مخاطر تمويل الإرهاب المتصلة بقطاع الجمعيات والمنظمات غير الهادفة للربح وبقطاع النقل المادي للنقد عبر الحدود وذلك في إطار الدراسات والتقييمات التي أنجزتها اللجنة مع الجهات المعنية.

بعد ذلك قدّم السيد لطفي حشيشة، الكاتب العام للجنة، عرضا موجزا حول أهمّ محاور التقرير وبالتحديد أهمّ أرقام النشاط التشغيلي للجنة خلال سنتي 2018-2019، حيث سجلت اللجنة ارتفاعا في نسق انتاج المعلومات الماليّة والنشاط التشغيلي مقارنة بسنة 2017 من خلال معالجة 1245 ملف مقابل 153 ملف فقط تمت معالجتها في سنة 2017. ولأوّل مرة تجاوز عدد الملفات التي تمت معالجتها عدد التصاريح بالعمليات المسترابة التي تلقتها اللجنة والتي بلغت 1094 تصريح في 2018-2019 تعلقت أغلبها بشبهة غسل الأموال، ولم تتجاوز نسبة التصاريح المتعلقة بشبهة تمويل الإرهاب معدّل 12% في الفترة 2018-2019. ولقد تمكّنت اللجنة من تجميد ما يعادل 86 مليون دينار في علاقة بشبهة غسل الأموال.



هذا وأوضح الكاتب العام أنّ التحليل الاستراتيجي للملفات التي تعاطت معها اللجنة خلال سنتي 2018 -2019، أفرز تغيّرا في هيكل مخاطر الجرائم الاصلية مقارنة بسنة 2017، حيث احتلت حينها جريمة التهريب المركز الاوّل في الجرائم الأكثر خطورة تليها جريمة الاتجار بالبضائع المسروقة فجريمة الغشّ وافتعال الوثائق. أما في 2018 -2019، احتلت جريمة الغشّ وافتعال الوثائق المركز الأول في قائمة الجرائم الاصلية الأكثر خطورة في إطار الملفات المعالجة باللجنة تليها جريمة التهريب فجريمة الفساد.

كما أكّد العرض على أهمية التعاون الوطني والدولي في نشاط اللجنة التونسية للتحاليل المالية سواء من خلال طلبات التعاون التي ترد على اللجنة أو التي توجهها إلى الجهات الرسمية أو من خلال اتفاقيات التعاون التي أبرمتها مع شركائها المحليين على غرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والإدارة العامة للديوانة والقطب الامني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة أو نظرائها الأجانب.

من جهة أخرى، تمّ تقديم أهمّ الدراسات التي أنجزتها اللجنة التونسية للتحاليل المالية خلال سنتي 2018-2019 لعلّ أهمّها تحديث تقييم مخاطر قطاع المنظمات غير الهادفة للربح الذي تم بالتعاون بين الجهات الرسمية من اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والإدارة العامة للجمعيات برئاسة الحكومة والبنك المركزي التونسي وسلطة رقابة التمويل الصغير ومكونات المجتمع المدني مما جعل التجربة التونسية في التقييم تجربة فريدة والأولى في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وحظيت بإشادة مجموعة العمل المالي (الفااتف). وقد مكّن هذا التقييم من خفض مخاطر قطاع المنظمات غير الهادفة للربح إلى مستوى متوسط وضعيف بعد أن كان مرتفعا في التقييم الوطني للمخاطر لسنة 2017، من جهة، وإلى تحسين ترقيم تونس من ملتزم جزئيا إلى ملتزم كليا بخصوص الامتثال إلى التوصية 8 من التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي (الفااتف)، من جهة أخرى، بالإضافة إلى الارتقاء بفعالية المنظومة التونسية الخاصة بمنع الإرهابيين والمنظمات الإرهابية وممّولي الإرهاب من جمع الأموال ونقلها واستخدامها ومن إساءة استخدام قطاع المنظمات غير الهادفة للربح.

وأشار الكاتب العام إلى أنّ اللجنة التونسية للتحاليل المالية تعمل حاليا على تحيين التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي صدر في 2017 بالإضافة إلى دراسات أخرى تعمل على إنجازها حول مخاطر جرائم الاتجار بالبشر والمخاطر المتصلة بالأصول الافتراضية.

في ختام الندوة الصحفية، تمّ الإعلان عن تبني اللجنة التونسية للتحاليل المالية لاستراتيجية اتصالية جديدة تزامنت مع الاحتفال بمرور خمسة عشر سنة على إحداث اللجنة وذلك من خلال اعتماد هوية بصرية جديدة وإطلاق صفحة رسمية على الفيسبوك وإعداد ونشر فيديوهات تثقيفية وتوعوية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اللجنة التونسية للتحاليل المالية

